

الاثنين في: 2013/5/27

شارك رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق [السيد عبد الحليم فضل الله](#) في مؤتمر تحت عنوان "الإسلاميون في السياسة": العقيدة أو المصلحة؟ (Islamic Polities: Ideology or Pragmatism) من تنظيم نادي فالداي (الروسي) للحوار، (Valdai Discussion CLUB)



الذي عُقد في المغرب - مراكش بتاريخ 14-15 أيار/2013. وشارك فيه حوالي 100 مشارك ومتحدث من البلدان العربية، وروسيا وإيران وأميركا ودول آسيوية وأوروبية أخرى.

ألقى رئيس المركز محاضرتة تحت عنوان: "المؤسسات السياسية والمعايير الأخلاقية: اتجاهات التطور" (Political Institutions and ethical norms: Development trends) وتضمنت النقاط

الرئيسية التالية:

أولاً: لماذا انقطع مسار التغيير في وقت مبكر؟

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، لماذا انقطع مسار التغيير الذي بدأ في العالم العربي بهذه السرعة، دون أن يحقق حتى الآن إلا قليلاً من أهدافه.

السبب الرئيسي لذلك، هو التضارب بين المجالات الأربعة التي يفترض أن تتدفق من خلالها سيرورات التغيير المفترضة. وهذه المجالات تتضمن الأسئلة الآتية:

1. في المجال الإيديولوجي: أي دولة نريد؟ وأي نظام سياسي نطمح إلى بنائه؟ وما هي علاقة الدين بالدولة؟ وما معنى المواطنة في ظل التجاذب بين الانتمائين الوطني وما دون الوطني.
2. في المجال السياسي: بأي طريقة تدار السلطة؟ وكيف يتم إصلاحها وتداولها؟ وما هي السياسات التي يجب إتباعها في الداخل على الصعيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟
3. في المجال الاستراتيجي: تتمحور الأسئلة حول: مسائل الأمن القومي، السياسات الخارجية، الخصومات والتحالفات إقليمياً ودولياً، والموقف من متطلبات التوازن الاستراتيجي مع العدو والصراع معه.
4. مجال الهوية: حيث تخوض الهويات الصغرى صراعاً من أجل فرض نفسها على الخارطة الجيوستراتيجية، مهددة الاستقرار ومطيحة في أماكن كثيرة بفكرة المواطنة.

عبر التضارب بين المجالات الأربعة المذكورة عن نفسه، من خلال عمليتي اختزال: اختزال المجالات الأربعة بمجال واحد هو المجال السياسي، واختزال هذا الأخير بالصراع على السلطة، الذي وقد تأجج هذا الصراع بفعل الانتقال السريع من ميادين الثورات إلى صناديق الاقتراع، دون أن تمهد لذلك مرحلة انتقاله لا بد منها لبناء في أثنائها الإجماع بين من شاركوا في الثورة، بشأن الإجابة على الأسئلة أعلاه.

لقد كان من نتائج الصراع المبكر على السلطة:

- أ. استنزاف القوى الحيوية الصاعدة وحرفها عن مسارها.
- ب. منع القوى القديمة (ومنهم الإسلاميون) من تجديد نفسها، والحيولة دون أن تكتمل ولادة القوى الجديدة (لا سيما الشباب)
- ج- تحويل الحوار (أو الصراع) بشأن الخيارات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية إلى مجرد هامش من هامش الصراع على السلطة.
- د- تمديد الزمن السياسي للأنظمة السابقة التي تم إسقاطها.

**ثانياً: كيف يستأنف مسار التغيير؟**

إنَّ استكمال هذا المسار يتطلب قبل أي شيء آخر:

1. إعادة تأسيس شاملة للشرعية: إذ أن الدولة الجديدة لا تبني على شرعيات قديمة.

الشرعية الجديدة هي تكامل بين شرعيتين:

- أ. الشرعية الثورية التي تلبي المطالب الرئيسية للثوار وعلى رأسها: الحرية، العدالة والمساواة، السيادة ورفض التبعية. وسيكون مخالفاً لهذه الشرعية أي سياسات داخلية وخارجية تتطابق مع تلك التي اتبعتها الأنظمة التي أسقطت.
- ب. شرعية ديموقراطية، تتيح تداولاً مستقراً ودائماً للسلطة، بما لا يتعارض مع الشرعية الثورية.

2. النقاش العميق بشأن منظومة الحقوق الأساسية التي تبني عليها الدولة العربية الجديدة. وهذا ما لا

يمكن الوصول إليها ما لم يتفق أولاً على القيم الرئيسية والمركزية التي يجب الانطلاق منها. ويمكن القول بأن هذه القيم تقع على تقاطع الفكر الديني الاجتهادي الذي يمزج بين العقل والنص، والفكر الاجتماعي العالمي الذي تحمله قوى التغيير، فكلاهما لديه نزعة إنسانية/ أخلاقية قوية، ويعطيان أهمية متوازنة للحقوق الطبيعية (كالحق بالحياة)، والحقوق الليبرالية (المرتبطة بتكافؤ الفرص)، والحقوق الديمقراطية والمعنوية (التمكين، الحق بالعمل، العيش بكرامة،...)

3. إصلاح المؤسسات السياسية، والاقتصادية/ الاجتماعية إصلاحاً جذرياً يتناسب مع الرؤية الجديدة للدولة. وهذا ما يجب أن يبدأ باجتثاث الفساد ولا سيما منه الفساد الكبير والفساد البنوي المرتبط بالقواعد والآليات التي تمارس على أساسها السلطة. ولا بد أن نذكر هنا أن الفساد المتغلغل في أنحاء البيروقراطيات العميقة المسؤولة عن اتخاذ أكثر القرارات أهمية (مثل: الخصخصة، تجهيز الجيوش، تطوير البنى التحتية...)، ناتج عن التحالف بين: الاستبداد، الانفتاح غير المشروط على الخارج، والليبرالية المفرطة.

4. أن يتزامن التغيير على المستوى الوطني مع إصلاح لا يقل تصميماً للنظام العربي الإقليمي، الذي يؤدي الآن دوراً سلبياً ومعرقلاً للتحويلات الثورية في بلدان "الربيع العربي".

ثالثاً: إن تحليل ما يسمى الإسلام السياسي في العالم العربي، لا بد وان يلحظ الفروقات الجذرية بين مجموعاته ولا سيما بين ثلاثة مناهج:

- منهج الإسلام المحافظ الطامح للوصول إلى السلطة والهيمنة على المجتمع.
- منهج إسلام الهوية وقوامه التناقض مع الآخر ورسم حدود صارمة معه.
- ومنهج الإسلام الثوري الذي يعد جزءاً من تيار رئيسي هدفه التغيير على الصعد المختلفة. وقد اظهر الإسلام الثوري في تجاربه المتراكمة منذ الثورة الإسلامية في إيران وانتهاء بتجربة حزب الله في لبنان قدرة على التكيف مع الديمقراطية والحدثة السياسية، فضلاً عن التقاطعات الكثيرة التي حققها مع القوى الباحثة عن عالم بديل، والحركات الاجتماعية العالمية.